بعد التصويت التاريخي لمحاكمته برلمانيا

ترامب: الديمقراطيون انتحروا سياسياً

غ خطابه بميشيغان وصف ترامب إجراءات الديمقراطيين بمجلس النواب بغير الدستورية

واشنطن – «وكالات»: أقر مجلس النواب الأميركي فجر اليوم الخميس في تصويت تاريخي إحالة الرئيس دونالد ترامب لمحاكمة برلمانية في مجلس الشيوخ بغية عزله بتهمتي إساءة استخدام السلطة وعرقلة عمل الكونغرس، وفي حين عبر ترامب عن سخطه من القرار، وصف الديمقراطيون الإجراءات ضده بأنها عادلة وتشكل انتصارا للدستور.

وبعد جلسة استغرقت نحو ست ساعات، صوت مجلس النواب مساء أمس الأول بتوقيت واشنطن لصالح لائحة الاتهام الموجهة للرئيس الخامس والأربعين للولايات المتحدة، التي أقرتها مؤخرا اللجنة القضائية بالمجلس الذي يسيطر عليها الديمقراطيون.

وأيد المجلس بأغلبية 230 صوتا مقابل 197 وامتناع نائب واحد عن التصويت توجيه تهمة استغلال السلطة للرئيس الجمهوري الحالي، وبعدها بدقائق صوت النواب بأغلبية 229 صوتا مقابل 198 لصالح تهمة ثانية هي عرقلة عمل الكونغرس.

وبعد التصويت في مجلس النواب ستحال المحاكمة على مجلس الشيوخ الذي يسيطر عليه الجمهوريون، وهو ما يجعل احتمال عزل الرئيس ترامب شبه مستحيل، حيث إن ذلك يتطلب تأييد ثلثي أعضاء المجلس.

وانطلقت إجراءات المحاكمة البرلمانية قبل أسابيع على خلفية اتهامات لترامب بالسعي للإضرار بالمرشح الديمقراطي المحتمل لانتخابات الرئاسة الأميركية المقبلة جو بايدن من خلال الضغط على أوكرانيا كي تفتح تحقيقا ضد نجل بايدن الذي عمل في شركة نفط أوكرانية.

وسارع الرئيس الأميركي إلى التنديد بالتصويت الذي جرى بمجلس النواب بوصفه انتهاكا للدستور واعتداء على البلاد من قبل من وصفهم باليسار المتطرف.

ففي خطاب ألقاه في حشد من أنصاره بمدينة بائل كريك في ولاية ميشيغان على مسافة ألف كيلومتر من واشنطن، اعتبر ترامب أن ما قام به الديمقراطيون ضده غير دستوري و«انتحار سياسي»، وينبع من الحقد والحسد والغضب لديهم، نافيا مجددا ارتكاب أي خطأ.

كما قال إن الديمقراطيين هم من أساؤوا استخدام السلطة ومن انتهكوا دستور البلاد، متهما خصومه في المعارضة بأنهم يسعون لإبطال أصوات الناخبين الذين صوتوا له في انتخابات 2016، مشيرا إلى أنه يحظى بدعم كبير في الحزب الجمهوري.

وبالتزامن، أكد البيت الأبيض في بيان له ثقة ترامب بأن مجلس الشيوخ سيستعيد النظام والإجراءات القانونية التي تجاهلها مجلس النواب، حسب تعبيره.

وأشار البيان إلى أن الرئيس مستعد للخطوات التالية، وواثق بأنه من تبرئته بالكامل، معتبرا أن الديمقراطيين مضوا في هذه الإجراءات على أساس حزبي.

وكانت رئيسة مجلس النواب الأميركي نانسي بيلوسي قد وصفت الإجراءات التي تمت في المجلس بحق ترامب بالعادلة، وقالت خلال جلسة التصويت على لائحة الاتهام إن ما جرى يوم عظيم للدستور وحزين في تاريخ أميركا.

وقالت بيلوسي إن الرئيس ترامب يمثل تهديدا لأمن الولايات المتحدة، واعتبرت أنه استخدم منصبه للحصول على منافع شخصية.

وخلال الجلسة، تراشق نواب الحزبين بالاتهامات، وفي حين اعتبر نواب جمهوريون أن الإجراءات والاتهامات ضد ترامب سياسية محضة، قال نواب ديمقراطيون إن الرئيس انتهك الأمن القومي الأميركي سعيا لزيادة فرص إعادة انتخابه العام المقبل.

وبتصويت مجلس النواب لصالح محاكمته برلمانيا، أصبح ترامب -وهو الرئيس الأميركي الخامس والأربعون- ثالث رئيس يُحاكم برلمانيا في تاريخ الولايات المتحدة بعد بيل كلينتون (1998) واندرو جونسون (1868).

وإذا كان الدستور الأميركي يعطي لمجلس النواب دور توجيه الاتهامات في مساءلة رؤساء البلاد، فإن دوره ينتهي عند هذه المرحلة، لتنتقل العملية برمتها إلى مجلس الشيوخ الذي يبدد قرار عزل الرئيس، والذي يشغل الجمهوريون 53 من مقاعده المئة، بينما يمتلك الديمقراطيون 45 مقعدا، بالإضافة إلى عضوين مستقلين.

ويريد الجمهوريون في مجلس الشيوخ بقيادة السيناتور ميتش ماكونيل أن تكون المحاكمة سريعة ودون شهود، بينما تعارض الأقلية الديمقراطية ذلك بالقول إن المحاكمة حتى تكون حقيقية، يجب أن يسمح فيها باستدعاء الشهود.

وقد أبدى وزير الخارجية مايك بومبيو استعداده للإدلاء بشهادته وبأي وثائق أمام مجلس الشيوخ في إطار إجراءات عزل الرئيس، إذا كان ذلك مطلوبا بموجب القانون.

وإلى جانب خلاف الحزبين بشأن سير المحاكمة المتوقع إجراؤها في يناير المقبل، ثمة أيضا موقف ترامب الذي يقال إنه يرغب في محاكمة تتيح له استدعاء الشهود، رغم إعرابه علنا عن رغبته في محاكمة سريعة، وهما أمران يصعب الجمع بينهما وفق خبراء قانونيين.

وخلال تولي مجلس الشيوخ قضية محاكمة ترامب، يقوم أعضاء مجلس النواب بدور الادعاء، وأعضاء مجلس الشيوخ بدور المحلفين، ويرأس جلسات المحاكمة رئيس المحكمة العليا.

وتتطلب إدانة الرئيس وعزله موافقة ثلثي أعضاء مجلس الشيوخ، أي 67 عضوا، وهو ما يعني أن إدانة ترامب تتطلب تأييد 20 عضوا جمهوريا في المجلس، بالإضافة إلى تصويت جميع الأعضاء الديمقراطيين والعضوين المستقلين لصالح الإدانة والعزل.

وقبل تصويت مجلس النواب على قرار إدانة ترامب، شرعت لجان في المجلس منذ أشهر في بالتحقيق بشأن مزاعم استغلال ترامب لسلطته الرئاسية عبر الضغط على رئيس أوكرانيا لفتح تحقيق ضد أحد الخصوم السياسيين.

ويعود أساس القضية إلى محادثة هاتفية يوم 25 يوليو الماضي، طلب ترامب فيها من الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلنسكي أن يجري تحقيقا بشأن جو بايدن نائب الرئيس الديمقراطي السابق، وهو المرشح الديمقراطي المحتمل لمواجهة ترامب في السباق إلى البيت الأبيض في انتخابات الرئاسة للعام 2020.

ويشتبه في أن ترامب ربط حينها مسألة صرف مساعدات عسكرية لأوكرانيا بقيمة 400 مليون دولار بإعلان كييف أنها ستحقق بشأن نجل بايدن، الذي عمل بين عامي 2014 و2019 لدى شركة طاقة أوكرانية.

ونفى ترامب مرارا ارتكاب أي مخالفة، وقال إن التحقيقات البرلمانية ومحاولة عزله هي حملة مطاردة من جانب الديمقراطيين ومحاولة انقلاب ضده.

قادة الصين وكوريا الجنوبية واليابان يناقشون التوترات المتعلقة ببيونغ يانغ

ممثلي الصين واليابان وكوريا الجنوبية غ قمة سابقة

«وكالات»: يناقش قادة الصين واليابان وكوريا الجنوبية اتفاقا محتملا للتجارة الحرة والتوترات المحيطة بالملف النووي لكوريا الشمالية خلال اجتماع لهم في جنوب الصين الأسبوع المقبل، وفق ما ذكر مسؤولون الخميس.

ويستقبل رئيس الوزراء الصيني لي كه تشيانغ رئيس كوريا الجنوبية مون جاي إن ورئيس وزراء اليابان شينزو آبي لمحادثات في شينغدو الثلاثاء.

ويجري مون وآبي أيضاً محادثات منفصلة مع الرئيس الصيني شي جينبينغ، حسبما قال مساعد وزير الخارجية لو تشاوي للصحافيين.

ويأتي الاجتماع الإقليمي وسط تفاقم التوتر بين واشنطن وبيونغ يانغ بعد قيام كوريا الشمالية بسلسلة تجارب صاروخية.

ومحادثات الملف النووي بين كوريا الشمالية والولايات المتحدة متوقفة منذ انهيار قمة في هانوي في فبراير بين الرئيس دونالد ترامب والزعيم الكوري الشمالي كيم جونغ أون.

وحددت بيونغ يانغ، مهلة تنتهي في آخر السنة ووعدت بـ«هدية بمناسبة عيد الميلاد» في حال لم تقدم واشنطن تنازلات.

وقدمت الصين، الحليف القديم لبيونغ يانغ، مشروع قرار مشترك مع روسيا في الأمم المتحدة هذا الأسبوع، يطالب برفع بعض الإجراءات العقابية المفروضة على كوريا الشمالية على خلفية أنشطتها النووية.

وستسعى قمة الثلاثاء كي «يكون لها تأثير بناء في التوصل لسلام واستقرار في شبه الجزيرة الكورية»، وفق ما ذكر لو، مضيفاً أن القادة لن يناقشوا مشروع القرار الأممي.

والعلاقات متوترة أيضا بين اليابان وكوريا الجنوبية على خلفية استخدام طوكيو العمالة القسرية في الحرب العالمية الثانية.

وتسبب الاحتكاك الدبلوماسي في فرض قيود تجارية متبادلة وإلغاء اتفاق عسكري حول تقاسم المعلومات بين الجانبين.

وقال لو إن الصين «لا تشعر أن الخلاف بين كوريا الجنوبية واليابان له أي تأثير سلبي على التعاون الثلاثي».

وأضاف أن القادة الثلاثة سيناقشون «تسريع» المفاوضات لاتفاق ثلاثي للتجارة الحرة.

الرئيس الباكستاني الأسبق يندد بحكم الإعدام ويعتبره «ثأراً»

إسلام أباد – «وكالات»: ندد الرئيس العسكري السابق لباكستان برويز مشرف بحكم الإعدام الصادر بحقه بتهمة الخيانة في وقت سابق هذا الأسبوع، قائلا إن الحكم مرده «ثأر شخصي».

والحكم القضائي الذي أعلن الثلاثاء، هو أول إدانة من نوعها لرئيس سابق للقوات المسلحة بتهمة الخيانة في باكستان، التي حكمها الجيش لعقود ولا يزال يحتفظ بنفوذه في البلاد.

وقال مشرف في تسجيل فيديو نشره مساعده في ساعة متأخرة الأربعاء: «تم تناول هذه الإجراءات ومتابعتها بسبب ثأر شخصي من بعض الأشخاص ضدي».

ومشرف بدأ في التسجيل على سرير في مستشفى واهنا ويجهد للكلام.

غير أن الجنرال السابق لم يعلن عن خطوته التالية وما إذا كان فريقه القانوني يخطط لاستئناف الحكم.

النيابة البوليفية تأمر باعتقال الرئيس السابق مورالیس

الرئيس البوليفي السابق إيفو مورالیس

«وكالات»: أصدرت النيابة البوليفية، الأربعاء، أمر اعتقال ضد الرئيس السابق إيفو مورالیس، الذي تتهمه الحكومة المؤقتة بقيادة جيانين أنيز بجرائم التحريض والإرهاب.

ونشر وزير الداخلية في الحكومة المؤقتة، ارتورو ميلو على موقع تويتر صورة أمر اعتقال مورالیس اللاجئ في الأرجنتين.

وكان مورالیس طالب بانتخابات حرة في بلاده، مؤكدا أنه لن يخوض الانتخابات الرئاسية المقبلة.

14 قتيلاً في هجوم لـ «بوكو حرام» بتشاد

مسلحون من تنظيم بوكو حرام الإرهابي

«وكالات»: قال مسؤول محلي، إن متشددين من جماعة بوكو حرام، قتلوا 14 مدنيا في تشاد، وأصابوا 5 آخرين في غارة ليلية على مخيم صيادين في الجزء الشمالي الشرقي، من بحيرة تشاد.

وتقاتل جماعة بوكو حرام لإقامة خلافة إسلامية في شمال شرق نيجيريا وشنت غارات متكررة عبر الحدود التي تفتقر إلى الحراسة في تشاد، والنيجر، والكاميرون.

واستهدف الهجوم الأخير مخيما للصيادين بالقرب من قرية كايفا على بحيرة تشاد التي تعاني من المتشددين منذ 2009.

وقال المسؤول ديموبا سوايبي لرويترز: «وصل المهاجمون ليلاً وهاجموا الصيادين». وأضاف «هناك 13 شخصا آخرين مفقودون إضافة إلى القتلى الأربعة عشر».

وفي مارس، قتل متشددو بوكو حرام 23 جنديا تشاديا على الأقل في هجوم ليلي في واحد من أعنف الهجمات التي يشنها المتشددون داخل تشاد.

إيران: موجة اعتقالات جديدة و«الباسيج» يوسع الانتشار

طهران – «وكالات»: لا تزال قوات الأمن الإيرانية، تعتقل مواطنين في عدة مدن، بعد أكثر من شهر على اندلاع الاحتجاجات في إيران، إثر قرار حكومي برفع أسعار الوقود.

وأعلن قائد شرطة كرمانشاه، علي أكبر جاويدان، الأربعاء، أن 250 متظاهرا اعتقلوا في مدينته، فيما كشف مسؤولون في مناطق أخرى، الثلاثاء، القبض على أكثر من 400 آخرين في محافظة البرز القريبة من طهران، وفي خوزستان وفارس، جنوب البلاد، وفق موقع قناة «الحرة».

وفيما تستمر الاعتقالات التعسفية، لا توجد حصيلة رسمية لعدد الإيرانيين الذين احتجزوا خلال أو بعد الاحتجاجات التي باغتت السلطات في 15 نوفمبر الماضي، عقب رفع أسعار البنزين، والتي تحولت إلى مظاهرات ضد النظام ورجال الدين الذين يسيطرون عليه.

وكان مسؤولون كبار، بينهم عضو البرلمان البارز والعضو في لجنة الأمن القومي، حسين نقافي حسيني، قالوا إن حوالي 7 آلاف متظاهر اعتقلوا في الأسبوع الأول من الاحتجاجات.

ويقدر موقع «راديو فاردا» المناوئ للشؤون الإيرانية، أن العدد يتجاوز 8 آلاف.

وأعلنت منظمة العفو الدولية، الإثنين، أن 304 إيرانيا على الأقل قتلوا على يد قوات الأمن، فيما رفضت طهران الحصيلة واعتبرتها «كاذبة».

إيرانيون يهربون من قنابل مسيلة للدموع أطلقتها قوات الأمن عليهم في طهران

ورجحت الولايات المتحدة في 5 ديسمبر الجاري، قتل السلطات الإيرانية أكثر من ألف شخص، وإصابتها 7 آلاف على الأقل بجروح، في إطار حملتها لإخماد الاحتجاجات التي دفعتها إلى اعتماد القوة الوحشية، فيما بدا أن النظام يخسر التأييد حتى ضمن الطبقة العاملة التي تشكل قاعدته التقليدية.

وتأتي الأنباء عن الاعتقالات الجديدة، فيما تعتزم قوات الباسيج شبه العسكرية التابعة للحرس الثوري، زيادة وجودها في «كل حي».

وتلعب هذه القوات دوراً رئيسياً في قمع التظاهرات، ومن شأن انتشار أوسع لها في المدن، مساعدتها في الحصول على معلومات استخبارتية وردع الذين يرغبون في التظاهر.

ونقلت وكالة فارس عن قائد الباسيج، غلام رضا سليماني، قوله الثلاثاء، إن هناك خططا لتوسيع القوة النسائية في الباسيج وإنشاء «جامعة للباسيج»، ومشاريع جديدة أخرى.

وفي الأيام الأخيرة، كانت هناك علامات واضحة على وجود أكبر للباسيج في المناطق الحضرية، وفق «راديو فاردا»، الذي أشار إلى أن ذلك جاء بعد أن أمر المرشد الأعلى علي خامنئي في الشهر الماضي بأن تعتمد هذه القوات نموذج اللجان الثورية، والتي ظهرت في السنوات التي تلت تأسيس «الجمهورية» في الثمانينيات.

وعملت اللجان الثورية، التي كان أعضاؤها من أتباع النظام المخلصين ويتلقون أجوراً من الدولة، على تخويف واعتقال من يُشتبه في قلة ولائه للنظام السياسي الجديد.

الشرطة الهندية توقف عشرات المحتجين على قانون الجنسية

«وكالات»: ألقت الشرطة في نيودلهي القبض على عشرات المحتجين على قانون الجنسية الجديد الذي يعتبر معاديا للمسلمين، عندما بدأوا يتجمعون أمام القلعة الحمراء التاريخية في العاصمة الهندية تحديا لحظر التجمعات العامة.

وقال مسؤولون إن «السلطات فرضت حظراً على التجمعات اليوم الخميس في أجزاء من العاصمة وولايتين كبيرتين نظرا للمخاوف المتعلقة بالنظام والأمن في أعقاب احتجاجات عنيفة ضد القانون الأسبوع الماضي.

كما أعلنت الشرطة في ولاية أوتار براديش، وهي أكبر ولاية هندية من حيث عدد السكان وتقع في شمال البلاد، حظر الاحتجاجات.

وولاية كارناتاكا الجنوبية، وعاصمتها بنجالورو مقر لكثير من شركات التكنولوجيا متعددة الجنسيات، تم فرض حظر حتى 21 ديسمبر.

وفي دلهي دعا طلاب وسياسيون وناشطون في مجال حقوق الإنسان لتنظيم احتجاج سلمي عند القلعة الحمراء ضد التشريع الذي طرحته الحكومة القومية الهندوسية قبل أسبوع.

ويصر رئيس الوزراء الهندي ناريندرا مودي، على تنفيذ القانون الذي يمهد الطريق أمام منح الجنسية الهندية لأفراد من أقليات دينية من أفغانستان وبنغلادش وباكستان، وهي دول مجاورة مسلمة، يعيشون في الهند منذ قبل عام 2015.

وقال المحتج محمد ماز بينما كانت الشرطة تلقي القبض عليه أمام القلعة الحمراء: «نحن هنا للاحتجاج بطريقة سلمية على هذا القانون».

ويقول المحتجون إن «استبعاد المسلمين ينم عن تحيز عميق الجذور ضد المسلمين الذين يشكلون 14 في المئة من سكان البلاد»، وإن «القانون يمثل الحلقة الأحدث في سلسلة من خطوات حكومة حزب بهارتيا جاناتا القومي الهندوسي لتهميشهم».